

القاعدة بالساحل والصحراء.. أبعاد وخلفيات

المقدمة

أصبحت منطقة الساحل والصحراء الأفريقية تحت أضواء الإعلام العالمي منذ عدة سنوات لكون بلدان تلك المنطقة تحولت إلى ساحة لتفجيرات وأعمال مسلحة ولعمليات اختطاف تبدو وكأنها محاكاة لبعض أعمال العنف التي تجري في العراق وأفغانستان ولتفجيرات أخرى كانت بعض المدن الغربية (مدريد، لندن، نيويورك) مسرحاً لها.

ففي خضم الحرب الكونية التي أطلقتها الإدارة الأميركية على ما يسمى الإرهاب في أعقاب هجمات 11 سبتمبر اكتسب تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن زخماً جديداً، وأصبح علامة تجارية تجذب كل التنظيمات التي ترفض الهيمنة الأميركية ومسؤوليتها عن أوضاع الاحتلال وتسلب الأنظمة الحاكمة في بلدان المنطقة.

وقد بادرت عدة بلدان شرق أوسطية إلى وضع يدها في يد واشنطن، وكانت الجزائر أول بلدان الساحل والصحراء تلبية لنداء الإدارة الأميركية لصد ما تسميه الإرهاب، وكان مبرر السلطات الجزائرية في ذلك المسعى هو أنها تعيش منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي شبه حرب أهلية خلفت عشرات آلاف القتلى.

في مقابل ذلك قررت الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر أن لا تبقى عملياتها محصورة في التراب الجزائري وتدار بأسلحة متواضعة، وبادرت إلى الانفتاح على تنظيم القاعدة لتعزيم قدراتها ومواردها ولتعزيم حضورها بالاستفادة من "الرأس مال الرمزي" الذي اكتسبه ذلك التنظيم.

على خلفية كل تلك التطورات أصبحت منطقة الساحل والصحراء جبهة جديدة ضمن الحرب الأميركية على ما يسمى الإرهاب، لكن التحليلات والقراءات لأسس ومبررات تلك الجبهة تختلف إلى حد التناقض.

في هذه التغطية نقرأ أبعاد تلك الجبهة والأطراف التي تتداخل فيها بدءاً بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، مروراً بالجزائر التي تنسق جل الجهود الإقليمية لمواجهة "الإرهاب" في المنطقة، وصولاً إلى خبايا وخلفيات الدورين الأميركي والفرنسي في تلك الحرب.

تنسيق وخلافات

بدأت دول الصحراء والساحل الأفريقي الاجتماعات التشاورية منذ عدة سنوات من أجل بلورة إستراتيجية مشتركة لمواجهة التحديات الأمنية التي تطرحها الجماعات المسلحة التي تنشط في تلك المنطقة الصحراوية المترامية الأطراف. لكن محاولات التنسيق بين تلك البلدان شابتها أحيانا بعض الخلافات بشأن بعض جوانب التعاطي مع ما يسمى الإرهاب. وفيما يلي قائمة بأهم تلك الاجتماعات التنسيقية والخلافات التي رافقتها.

خطوات تنسيقية

- 21 أبريل/ نيسان 2010: الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر تنشئ قيادة مشتركة لتنسيق جهود مواجهة مسلحي تنظيم القاعدة في المنطقة. وقد اختارت تلك البلدان أن يكون مقر تلك القيادة في بلدة تمنراست جنوب الجزائر.

- 13 أبريل/ نيسان 2010: انعقد اجتماع آخر في الجزائر لقيادة أركان الجيش في سبع دول هي الجزائر وليبيا وبوركينا فاسو ومالي والنيجر وتشاد وموريتانيا.

- مطلع أبريل/ نيسان 2010: اجتماع في العاصمة الجزائرية على مستوى وزراء داخلية الجزائر وليبيا وبوركينا فاسو ومالي والنيجر وتشاد وموريتانيا.

- 16 مارس/ آذار 2010: اجتماع في العاصمة الجزائرية لوزراء خارجية الجزائر وليبيا وموريتانيا وتشاد وبوركينا فاسو والنيجر ومالي.

- 14/13 أغسطس/ آب 2009: اجتماع قادة أركان الجيش في أربع دول وهم الجنرال قايد صلاح (الجزائر) والجنرال محمد ولد الغزواني (موريتانيا) والجنرال غابرييل بوديوغو (مالي) والجنرال بوريمة موموني (النيجر) وذلك لبحث التنسيق العسكري ضد تحركات عناصر القاعدة في المنطقة.

خلافات وتعثرات

- لا يزال الاجتماع بين رؤساء كل من الجزائر وليبيا وبوركينا فاسو ومالي والنيجر وتشاد وموريتانيا يتأجل منذ الإعلان عنه في العاصمة المالية باماكو في سبتمبر/ أيلول 2007.
- في خضم اللقاءات التشاورية بين تلك البلدان برزت خلافات حادة بشأن تقديم فدية لخاطفي الرعايا الأجانب أو تسريح بعض المسلحين مقابل الإفراج عن رهائن.
- الجزائر وموريتانيا تسحبان سفيريهما من باماكو بعد أن قبلت السلطات المالية الإفراج عن مسلحين محسوبين على تنظيم القاعدة مقابل إطلاق سراح الرهينة الفرنسية ببيير كامات.
- المغرب يعبر عن غضبه لعدم إشراكه في الجهود الرامية لاحتواء الجماعات المسلحة في تلك المنطقة، والجزائر ترد على لسان وزيرها المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والأفريقية عبد القادر مساهل بالقول "فلينظروا فقط إلى الخريطة الجغرافية، أنا شخصيا لم أر علاقة للمغرب جغرافياً بمنطقة الساحل".
- نيجيريا وغينيا تطلبان المشاركة في الاجتماعات الوزارية لبلدان الصحراء والساحل، لكن الجزائر ترفض ذلك الطلب وتبرر موقفها بنفس الحجة الجغرافية التي أشهرتها في وجه المسعى المغربي.

تعريف بالمنطقة

دول الساحل الصحراوي التي تشملها هذه التغطية الخاصة هي سبعة بلدان: ثلاثة من شمال أفريقيا هي ليبيا والجزائر وموريتانيا وأربعة من بلدان جنوب الصحراء هي تشاد وبوركينا فاسو والنيجر ومالي.

جل هذه البلدان باستثناء موريتانيا والجزائر تنتمي إلى ما يعرف بتجمع دول الساحل والصحراء (س. ص) الذي تأسس في 4 فبراير / شباط 1998 بطرابلس، ويضم أيضا السودان وإريتريا وأفريقيا الوسطى.

وبلدان منطقة الساحل الصحراوي تعرف بأن مساحتها شاسعة وبكون نسبة كبيرة منها ذات طبيعة صحراوية تستقطب أعدادا كبيرة من السياح والمغامرين خاصة من البلدان الغربية الباحثين عن مغامرات قوية.

ومن القواسم المشتركة لعدد من بلدان المنطقة هو أن حدودها البرية الطويلة تجعل من التنقل بينها سهلا للغاية خاصة بالنسبة للطوارق الذين يعرفون أيضا باسم "رجال الصحراء الزرق" وهم قوم رحّل يعيشون في صحاري تلك البلدان.

وتعد صحراء الجزائر الأوسع مقارنة مع المساحات الصحراوية لباقي بلدان الساحل الصحراوي. وقد كانت الصحراء الجزائرية مسرحا لعمليات اختطاف سياح أجانب شددت أنفاس الإعلام سجلت أهمها مطلع عام 2003 باختطاف 32 سائحا ألمانيا. وقد أصبحت المنطقة التي اختفى فيها أولئك السياح تعرف بمثلث برمودا.

زرقاوي المغرب العربي

كان عبد المالك دروكدال الملقب بأبي مصعب عبد الودود يكن إعجابا بلا حدود بزعيم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين أبي مصعب الزرقاوي الذي لقي مصرعه في قصف أميركي في يونيو/ حزيران 2006.

ولد دروكدال يوم 20 أبريل/ نيسان 1970 في منطقة مفتاح بضواحي العاصمة الجزائرية بوسط عائلي متواضع، حيث كان أبوه يشتغل في تعاونية زراعية بينما كانت أمه زغيدة زهور ربة بيت.

عاش دروكدال مرحلتي الطفولة والمراهقة دون مشاكل، حيث تلقى دراسته الابتدائية في منطقة مفتاح، ودراسته الثانوية في منطقة الحراش.

التحق دروكدال بالجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تأسست عام 1989، وكانت خطوة الالتحاق بذلك التنظيم تتويجا لتردد على أحد المساجد التي يتم فيه التطرق لفتاوى صادرة عن عبد القادر شبوطي أحد الوجوه القيادية في الحركة الإسلامية المسلحة التي رأت النور مطلع الثمانينيات.

في تلك الفترة كان دروكدال قد حصل على شهادة الثانوية العامة وسجل اسمه في شعبة التكنولوجيا بجامعة الصومعة في مدينة البليدة (50 كيلومترا جنوب الجزائر) وأصبح مواظبا على الاجتماعات التي تتم فيها التحضيرات للأعمال المسلحة.

وفي تلك المرحلة الانتقالية من حياته التقى دروكدال بالقياديين الإسلاميين عبد القادر شبوطي وعبد القادر حطاب الذي أقنعه بضرورة الالتحاق بالعمل المسلح، وهو ما أكد عليه شبوطي عندما ألح على دروكدال بالألا يغير تخصصه العلمي لأن الجهاد بحاجة إلى فنيين وكيميائيين لصناعة القنابل والمتفجرات.

واستجابة لذلك التوجيه واصل دروكدال دراسته الجامعية إلى أن حصل على شهادة البكالوريوس في مادة الكيمياء عام 1994 ليلتحق في نفس السنة بالأدغال في صفوف الجماعة الإسلامية المقاتلة حيث أصبح يكنى بأبي مصعب عبد الودود.

في تلك السنة بدأ دروكدال بالإشراف على الورش الأولى لصناعة القنابل اليدوية، وهو ما عبّد أمامه طريق الترقية في صفوف الجماعة التي شهدت مجموعة من الخلافات والانقسامات انتهت بميلاد "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" عام 1998 على يد حسن حطاب الذي خلف شقيقه عبد القادر في وقت سابق على رأس الجماعة الإسلامية المقاتلة. وبحكمه كونه أحد مؤسسي الجماعة فإن دروكدال أصبح عضوا في مجلس الشورى.

ولم يمض على ميلاد الجماعة إلا عام حتى دخلت البلاد مرحلة سياسية جديدة عندما انتخب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للبلاد، ودشن عودته إلى مربع السلطة في البلاد بعرض للمصالحة الوطنية لقي تجاوبا من لدن آلاف المسلحين.

لكن هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001 على الولايات المتحدة أعادت الجماعة إلى الواجهة، حيث بدأت التفكير في مبايعة تنظيم القاعدة الذي يقوده أسامة بن لادن، لكن حسن خطاب عارض ذلك ليجد نفسه مبعدا من الجماعة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2003 فحل محله نبيل صحراوي.

كان دروكدال يرى نفسه الأحق في خلافة خطاب، وهو الحلم الذي تحقق بعد ثمانية أشهر أي في يوليو/ تموز 2004 في أعقاب مقتل صحراوي وثلاثة من مساعديه جراء مهاجمة القوات الجزائرية لأحد المقار القيادية للجماعة في جبال أكفادو بمنطقة القبائل.

في تلك الفترة كان نجم أبي مصعب الزرقاوي ذي الأصل الأردني على واجهة الأحداث في العراق، حيث كان يقود القاعدة هناك في قتالها ضد القوات الأجنبية التي غزت العراق في مارس/ آذار 2003. لم تكن بين أبي مصعب الجزائري وأبي مصعب الأردني أي صلات حتى يوليو/ تموز 2005 عندما تم اختطاف دبلوماسيين جزائريين في بغداد.

ولحسم مصير الرهينتين طلب الزرقاوي الاستشارة من دروكدال الذي لم يتردد في الموافقة على إعدامهما. كانت تلك الحادثة بداية الاتصال بين الرجلين، حيث عبر دروكدال مجددا عن رغبته في مبايعة بن لادن وضم جماعته لتنظيم القاعدة.

وقد تم ذلك مطلع عام 2007 حيث أصبحت الجماعة تحمل اسما جديدا هو القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بقيادة دروكدال الذي أعطاه توجهها إقليميا حيث اتسعت رقعة المنطقة التي يتحرك فيها أعضاء التنظيم للقيام باختطافات وتفجيرات وعمليات مسلحة تحمل بصمات تنظيم القاعدة في مناطق أخرى أكثر سخونة.

وجوه أخرى من التنظيم

إلى جانب عبد المالك دروكدال الملقب بـ أبي مصعب عبد الودود، تتولى شخصيات أخرى جلها من أصل جزائري مسؤوليات قيادية ومهام تنظيمية تعكس امتدادات التنظيم على المستوى الجغرافي وارتباطاته الخارجية والطبيعة المعقدة والغامضة أحيانا للعمليات التي يقوم بها عناصر التنظيم. في ظل ذلك الغموض تبقى كل المعلومات المتداولة حول التنظيم ورجاله محل شك وريبة. لكن ذلك لا يعفي من المتابعة الإعلامية للملف، مع الإشارة إلى صعوبة تمحيص المعلومات وتبين صدقيتها من رجال القاعدة أنفسهم.

عمار صيفي

يعتبر عمار صيفي الملقب بعبد الرزاق الباربا -في إشارة لعمله السابق ضمن وحدة المظليين- من الأسماء التي تداولها الإعلام على نطاق واسع وذلك في إطار متابعة تطورات عملية اختطاف 32 سائحا ألمانيا في الصحراء الجزائرية مطلع 2003، وما تلا ذلك من ملاحقات ومفاوضات وتسريبات انتهت بإلقاء القبض على صيفي في تشاد عام 2004.

ويقضي صيفي (42 عاما) حاليا حكما بالسجن المؤبد في الجزائر لاتهامه بخطف السياح الألمان. لكن الروايات تتباين بشأن خلفية الرجل ودوره. تبين تلك الروايات يظهر صيفي في صورة ثعبان متعدد الرؤوس تارة برأس إسلامي وأخرى برأس عميل للاستخبارات الجزائرية التي تستخدمه لاختراق الجماعات الإسلامية.

مختار بلمختار

ويعتبر مختار بلمختار الذي يكنى خالد أبي العباس، ويلقب بـ بلعور من القياديين البارزين في القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كان في البداية يرفض مبايعة دروكدال لكنه قبلها بتحفظ في وقت لاحق، وبقي في الجنوب أميرا على ما يعرف بإمارة الجنوب، أو إمارة الصحراء.

أصبح بلمختار يلقب بـ بلعور لكونه أصيب وهو في الـ19 من عمره في آخر أيام الجهاد بأفغانستان بطلق ناري في عينه. التحق بلمختار (38 عاما) في بداية حياته بالجهاد الأفغاني، ثم عاد في بداية تسعينيات القرن الماضي إلى الجزائر مع اندلاع النزاع المسلح بها.

كان بلمختار عضوا في مجلس شورى الجماعة الأم (الجماعة السلفية للدعوة والقتال) قبل تأسيس إمارة الصحراء التي كانت نواة لما عرف خلال فترة معينة بالقاعدة في بلاد السودان قبل أن تنصهر في القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

يعتقد أن بلمختار هو من أشرف على الهجوم الذي استهدف في يونيو/ حزيران 2005 حامية «لمغيطي» العسكرية الواقعة على بعد 1400 كلم شمال شرقي العاصمة الموريتانية نواكشوط، وأسفر عن مقتل 15 جنديا.

يحيى حوادي

في وقت لاحق أقدم دروكدال على عزل بلمختار من قيادة إمارة الصحراء، وعيّن مكانه يحيى حوادي المكني بيحيى أبي عمار، وهو رجل ذو تكوين علمي ويحظى بثقة القائد الأعلى للتنظيم. تتبع لحوادي عدة كتائب تتصوي تحت لوائها عدة سرايا.

عبد الحميد أبو زيد

عبد الحميد أبو زيد واسمه الحقيقي حمادة اسويفي، يتولى قيادة كتيبة طارق بن زياد في إمارة الصحراء.

كان أبو زيد الرجل الثاني في عملية اختطاف السياح الألمان مطلع عام 2003 والتي قادها عمار صيفي الملقب بالبارا نسبة إلى انتمائه في وقت سابق إلى وحدة المظليين في الجيش الجزائري. يترابط اسم عبد الحميد أبي زيد في الأنباء المتعلقة بالقاعدة بعمليات اختطاف الرعايا الأجانب.

أبو عبد الكريم التاركي

من الطوارق، يقود سرية الأنصار التي تتبع لحوادي. ويعتبر التاركي الوحيد من غير الجزائريين الذي وصل إلى ذلك المنصب على رأس سرية يتشكل أغلب أعضائها من غير الجزائريين، باستثناء الموريتانيين الذين يشكلون الجنسية الثانية في التنظيم عدديا بعد الجزائريين، وسبب عدم وجودهم ضمن هذه السرية أنهم غضبوا من تعيين التاركي على قيادة السرية، وكانوا يعتقدون أنهم الأولى بقيادتها من غيرهم ما دامت ستمنح لغير الجزائريين.

يحيى أبو الهمام

قائد سرية الفرقان في إمارة الصحراء، وهو مكلف رسميا في التنظيم بملف موريتانيا حيث يشتغل إلى جانبه في السرية أغلب الموريتانيين، ويعتقد أنه هو المسؤول عن العمليات التي حدثت في موريتانيا ومنها خطف رهينتين إيطاليتين.

إبراهيم ولد محمد

يكنى بأبي أنس الشنقيطي، من مواليد بداية ثمانينيات القرن الماضي، وهو المسؤول عن القضاء في إمارة الصحراء (قاضي الإمارة) فضلا عن كونه عضوا في مجلس شورى الجماعة الأم. يوجد حاليا مع يحيى حوادي في إمارة الصحراء، مطلوب للأمن الموريتاني، ولم يعتقل من قبل، خرج من موريتانيا والتحق بالتنظيم عام 2006، وأدرج على لوائح الأمن الموريتاني بعد إعلان تعيينه قاضيا للصحراء.

سجل إبراهيم ولد محمد أول ظهور علني له في شريط صوتي تم بثه بمناسبة الانتخابات الرئاسية التي كانت يتوقع لها في يونيو/ حزيران من العام الماضي لكنها أجلت. يتحدث ولد إبراهيم في ذلك الشريط عما يصفها بمهزلة الانتخابات، ويحرض الموريتانيين على دحر الصليبيين.

من الجماعة للقاعدة.. تسلسل زمني

- تحقيق صحفي نشرته نيويورك تايمز في يوليو/ تموز 2008 يرى أن العلاقة بين تنظيم القاعدة والمسلحين في الجزائر تعود إلى عام 1994 عندما كان أسامة بن لادن مقيما في السودان ويبحث عن ملاذ لتنظيمه الناشئ. كان بن لادن يعول على المقاتلين الجزائريين العائدين من أفغانستان، لكن مسعاه قوبل بالرفض.

- زعيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (عبد المالك دروكدال) برر، في تصريحات نادرة نقلتها عنه نيويورك تايمز، انصهار الجماعة السلفية للدعوة والقتال مع تنظيم القاعدة باعتبارات دينية قائلا: "إذا كانت الإدارة الأميركية ترى أنها حربها ضد المسلمين شرعية، فما الذي يدفعنا للاعتقاد بأن حربنا على أراضيها غير شرعية؟".

- دروكدال برر غضبه إزاء الولايات المتحدة بكونها أقدمت في 23 سبتمبر/ أيلول 2001 على وضع الجماعة السلفية للدعوة والقتال على لائحة المنظمات الإرهابية. وبعد ذلك بنحو عامين أصدرت الجماعة بيانا تؤيد فيه لأول مرة وبشكل علني "جهاد بن لادن ضد أميركا المهترقة" وتعبّر فيه عن رغبتها الانضمام لتنظيم القاعدة.

- نيويورك تايمز تشير في تحقيقها الميداني حول القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى أن الانصهار بين التنظيمين قد يجعل أن القاعدة الأم تستفيد مما توفره الجماعة الجزائرية من مسلحين شباب متحمسين للقتال، ومن مواقعها الجغرافي كصلة وصل مع

المتعاطفين المحتملين مع القاعدة والمقيمين في بلاد الغرب وخاصة أوروبا.

- وحسب الصحيفة الأميركية فإن الجماعة الجزائرية قد تكون لاذت بالقاعدة الأم في أعقاب هجمات 11 سبتمبر للاستفادة من الزخم الذي اكتسبته القاعدة وزعيمها أسامة بن لادن، وللحصول على موارد مالية من أجل تجاوز الضربات التي تلقتها سياسيا وميدانيا من السلطات الجزائرية.

- الجماعة لم تكثف بالانضمام اسميا للقاعدة بل بدأت في استعمال أساليبها: السيارات المفخخة والقنابل المتحكم فيها عن بعد بدل المواجهات المباشرة مع قوات الأمن، إضافة إلى أسلوب اختطاف الرعايا الأجانب واستعمالهم كأوراق للضغط.

- مسؤولون عسكريون أميركيون قدروا عدد أعضاء القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عام 2008 بنحو 400 شخص يتمركزون في المناطق الجبلية شرق العاصمة الجزائرية ونحو 200 آخرين موزعين على باقي مناطق البلاد.

- حسب نيويورك تايمز فإن أول اتصال بين دروكدال وأبي مصعب الزرقاوي حصل في خريف عام 2004 عندما بعث الأول رسالة للثاني يحثه على اختطاف رعايا فرنسيين لاستعمالهم أوراق ضغط من أجل الإفراج عن عمار صيفي الملقب بعبد الزراق البار الذي ألقى عليه القبض في تشاد في شهر مارس/ آذار من نفس العام بعد ملاحقة طويلة على خلفية تورطه في اختطاف 32 سائحا أوروبيا مطلع عام 2003.

- مسؤولون أميركيون وأوروبيون أكدوا أن أجهزة الاستخبارات الأميركية وضعت يدها على الرسالة التي بعثها دروكدال لأبي مصعب الزرقاوي.

- في يناير/ كانون الثاني 2005: الزرقاوي يورد اسم دروكدال أثناء إشادته بقيادته تنظيم القاعدة.

- لكن مجلة جون أفريك الصادرة بفرنسا تقول إنه لم تكن بين دروكدال الملقب بأبي مصعب الجزائري وأبي مصعب الأردني أي صلات إلى غاية يوليو/ تموز 2005 عندما تم اختطاف دبلوماسيين جزائريين في بغداد. ولحسم مصير الرهينتين، طلب الزرقاوي الاستشارة من دروكدال الذي لم يتردد في الموافقة على إعدامهما ليكون ذلك التطور هو القنطرة نحو مبايعة الجماعة لـ بن لادن وانضمامها لتنظيم القاعدة.

- دروكدال أقر في تصريحات نقلتها صحيفة نيويورك تايمز بالدور المحوري الذي لعبه الزرقاوي في انضمام الجماعة إلى تنظيم القاعدة إلى جانب وسطاء آخرين.

- التقارب بين التنظيمين توج في 24 يناير/ كانون الثاني 2007 بإعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال تغيير اسمها إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" ومبايعة أسامة بن لادن.

- نيويورك تايمز تنقل عن مسؤول استخباراتي ألماني قوله إن رجال استخبارات تلقفوا رسالة جديدة من القاعدة الأم لفرعها في الجزائر بعثها الرجل الثاني في التنظيم أيمن الظواهري عام 2008 يطلب فيها تقديم العون للرد على إعادة نشر رسوم مسيئة للرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) سبق لإحدى الصحف الدانماركية أن نشرتها في وقت سابق.

تسلسل زمني للاختطافات

ارتبط اسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في السنوات الثلاث الماضية بسلسلة اختطافات طالت رعايا غربيين، وأعدت إلى الأذهان العملية التي قام بها التنظيم عندما كان يسمى "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" حيث اختطاف عناصرها 32 سائحا غربيا.

وفيما يلي تسلسل زمني لأهم عمليات الاختطاف التي وقعت في المناطق الصحراوية التابعة للجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر.

- فبراير/ شباط 2010: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يفرج عن الرهينة الفرنسي ببيير كامات بعدما أفرجت السلطات المالية على أربعة من عناصر التنظيم.
- 18 ديسمبر/ كانون الأول 2009: عناصر من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يختطفون زوجين إيطاليين في موريتانيا.
- 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009: عناصر من القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يختطفون المواطن الفرنسي ببيير كامات في صحراء مالي.
- نوفمبر/ تشرين الثاني 2009: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يتبنى اختطاف ثلاثة إسبان قيل إنهم كانوا في مهمة "إنسانية" في موريتانيا.
- مايو/ أيار 2009: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يعدم الرهينة البريطاني أودين داير الذي كان خطف على الحدود بين مالي والنيجر أواخر يناير/ كانون الثاني من نفس العام.
- 23 يناير/ كانون الثاني 2009: اختطاف أربعة سياح أوروبيين في بلدة مينাকা بالقرب من الحدود مع النيجر.
- أول نوفمبر/ تشرين الثاني 2008: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يطلق سراح رهينتين نمساويين بعد نحو تسعة أشهر من الاحتجاز في مالي من قبل مسلحين يُعتقد أنهم من تنظيم القاعدة.
- 22 فبراير/ شباط 2008: اختطاف نمساويين اثنين (رجل وامرأة) في صحراء تونس. وقد تبنى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تلك العملية.
- ديسمبر/ كانون الأول 2008: اختطاف الدبلوماسي الكندي السابق روبرت فاوئر، ومساعدته لويس غواي، شمال غرب النيجر. وقد تم إطلاق سراح فاوئر ومساعدته بعد عدة أشهر من الاحتجاز.

- 24 ديسمبر/ كانون الأول 2007: مقتل أربعة سياح فرنسيين وإصابة آخر في هجوم بالقرب من مدينة ألاغ الواقعة على بعد 250 كلم شرق العاصمة نواكشوط. وقد أصدر القضاء الموريتاني في 26 مايو/ أيار الماضي حكما بإعدام ثلاثة سلفيين متهمين بقتل الفرنسيين وجرح الخامس.

تسلسل زمني للتفجيرات

شهدت الجزائر سلسلة تفجيرات دامية منذ مطلع عام 2007 تاريخ تحول "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" في الجزائر إلى مسمى "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" بعد مبايعة الجماعة لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن. وقد تبنى التنظيم الجديد سلسلة من تلك التفجيرات بشكل علني، في حين نسبت إليه السلطات الجزائرية باقي العمليات الأخرى. وكان التنظيم في شكله القديم قد تبنى عمليات أخرى بينها هجوم استهدف في يونيو/ حزيران 2005 حامية «لمغيطي» شمال شرقي العاصمة الموريتانية وأسفر عن مقتل 15 جنديا.

وفيما يلي تسلسل زمني لأبرز تلك العمليات المنسوبة للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي منذ مطلع عام 2007.

- 15 أغسطس/ آب 2009: تفجير في مركز مراقبة على مدخل شاطئ تيقزيرت قرب مدينة تيزي وزو (مائة كلم شرق الجزائر العاصمة) يسفر عن مقتل رجل أمن وإصابة اثنين آخرين.
- 20 أغسطس/ آب 2008 : هجوم مزدوج بمدينة البويرة شرق العاصمة أحدهما استهدف المنطقة العسكرية في المدينة. وقد أسفر الهجوم عن مقتل 11 شخصا وإصابة 31 بجروح بينهم أربعة عسكريين.
- 19 غسطس/ آب 2008: تفجير يستهدف مدرسة للدرك الوطني في بلدة يسر شرق الجزائر، ويخلف 43 قتيلا و45 جريحا.
- 10 أغسطس/ آب 2008: هجوم على مركز أمني في منطقة بومرداس بالجزائر يسفر عن سقوط ثمانية قتلى وإصابة 19 آخرين بجروح.
- 23 يوليو/ تموز 2008: شخص يفجر نفسه وهو على متن دراجته النارية لدى مرور قافلة عسكرية في الأخريرية (70 كلم شرق العاصمة) مما أسفر عن سقوط 13 جريحا في صفوف عناصر الدورية.
- 8 يونيو/ حزيران 2008: مقتل مهندس فرنسي وسائقه الجزائري في تفجير بقتلة في مدينة الأخريرية نفسها تبناه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.
- 6 يونيو/ حزيران 2008: انفجار عبوة ناسفة شرق العاصمة الجزائرية يسفر عن مقتل ستة عسكريين وإصابة أربعة آخرين. وكان الضحايا عائدين إلى تكتهم في بلدة رأس جنات الساحلية عندما وقع الانفجار.

- 29 يناير/ كانون الثاني 2008: هجوم بسيارة مفخخة يستهدف مركز شرطة التنية (55 كلم شمال شرق الجزائر) ويسفر عن مقتل أربعة أشخاص وإصابة آخرين.
- 2 يناير/ كانون الثاني 2008: اصطدام سيارة محملة بالمتفجرات بمركز للشرطة في بلدة الناصرية الواقعة (120 كلم شرقي العاصمة) مما أسفر عن مقتل أربعة من عناصر الشرطة وإصابة 20 شخصا.
- 11 ديسمبر/ كانون الأول 2007: تفجير مزدوج يستهدف مكاتب الأمم المتحدة ومبنى محكمة في العاصمة الجزائر، ويسفر عن مقتل 41 بينهم 17 من الموظفين التابعين للأمم المتحدة.
- 8 سبتمبر/ أيلول 2007: هجوم بسيارة مفخخة يستهدف ثكنة عسكرية في دليس بولاية بومرداس على الساحل الشرقي للجزائر، ويسفر عن مقتل 15 من حرس السواحل ومدني واحد.
- 6 سبتمبر/ أيلول 2007: مقتل 16 شخصا وإصابة 74 آخرين عندما فجر انتحاري نفسه في حشد جماهيري وسط مدينة باتنة شرقي الجزائر قبل يوم من وصول الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى المدينة.
- 11 يوليو/ تموز 2007: هجوم على ثكنة عسكرية بمدينة الأخريرة نفذه شخص كان يقود شاحنة معبأة بالمتفجرات، وخلف الهجوم 10 قتلى و18 جريحا.
- 4 مارس/ آذار 2007: مقتل ثلاثة جزائريين وروسي وإصابة خمسة آخرين إثر تفجير حافلة كانت تقل موظفين في شركة روسية بين ولايتي المدية وعين الدفلى جنوب العاصمة الجزائر.
- 13 فبراير/ شباط 2007: انفجارات تستهدف مناطق قريبة من مراكز الشرطة والدرك الجزائريين في مدينتي تيزي وزو وبومرداس شرقي البلاد، وتسفر عن سقوط ستة قتلى وعدد آخر من الجرحى.

مقال: فرنسا.. قلق وحذر وإستراتيجية

أن جوديشيللي

في مارس/ آذار الماضي ، وفور إطلاق سراح الرهينة الفرنسي بيير كامات , على أثر ضغوط دبلوماسية مكثفة مورست على الرئيس المالي توماني توري وكذا مفاوضات غير رسمية ذات طابع أكثر سرية أجريت بشكل منفصل مع السلطات الجزائرية , كشف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عن إستراتيجيته الجديدة في دول الساحل.

ففي خطابه "إلى شعوب وقادة دول الساحل والدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء" أعلن الرجل الثاني للتنظيم والمتحدث باسمه أبو عبيدة يوسف إعادة انتشار مقاتلي المنظمة وتمركزهم بشكل دائم في منطقة الساحل , مكرسا بذلك هذه الرقعة الشاسعة من الأراضي الصحراوية كجبهة جديدة للقاعدة ضد "أعداء الإسلام".

ومثل ذلك ردُّ التنظيم رسميا على "الحرب الصليبية" التي تشنها الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة عبر قاعدتها الدائمة أفريكوم, ورده كذلك على فرنسا لـ"تدخلها" العسكري في المنطقة , فالتنظيم يرى أن القوتين متحدثان في مشروع مشترك "يهدف لاستعمار البلدان الإسلامية ونهب ثرواتها" بالتواطؤ مع "عبيدهما" قادة البلدان المجاورة.

وفضلا عن حاجة قاعدة المغرب العربي الإسلامي لإضفاء الشرعية على أفعالها الإجرامية ولتجنيد عناصر جديدة منحدرة من السكان المحليين , فإن الهدف الذي تسعى إليه يتجاوز ذلك , فهي تصبو لحمل حكومات الدول الغربية على التدخل بشكل أكثر مباشرة في المنطقة والانخراط العسكري فيها سعيا إلى إيجاد مبررات للكفاح ضد "قوات الاحتلال" وما تكرر اختطاف الرهائن الأوروبيين إلا أحد تجليات هذا المشروع.

قلق أمني

وتسعى فرنسا , التي تتصدر قائمة أهداف القاعدة في المغرب الإسلامي , جاهدة لتفادي حصول مثل هذا التصعيد , غير أن قلقها من تزايد انعدام

الأمن في المنطقة جعلها تبحث عن سبل التوصل لإستراتيجية أمنية أكثر فاعلية دون المخاطرة في الوقت ذاته بتحويل هذه المنطقة إلى ميدان للمواجهة بين الحركة الجهادية الدولية وبين الغرب.

ولا شك أن الرهان من الأهمية بمكان، بالنسبة لفرنسا هذه المنطقة الصحراوية الشاسعة التي تشمل حدود دول المغرب العربي وموريتانيا ومالي والنيجر، والتي يزدهر بها التهريب بكل أنواعه، والاتجار بالبشر وأعمال العنف، بما فيها التفجيرات، في طور التحول إلى ملاذ آمن (للعصابات) وتهدد مصالحها الإستراتيجية.

وترى باريس أن إستراتيجية التعاون الأمني "اللين" المعتمدة حتى الآن من طرفها والتي تعطي الأولوية لتقديم الدعم اللوجستي، وتوفير معدات الاتصالات، فضلا عن تدريب وحدات محلية، أثبتت قصورها ومحدودية تأثيرها. كما أن الغياب المستمر للتنسيق في السياسات الأمنية بين الدول المتجاورة، التي تفرقها طموحات السيادة والنفوذ، يبقى حجرة عثرة أمام تحقيق أي تقدم، ينضاف إلى ذلك الغياب المستمر للسياسات التنموية الوطنية، الأمر الذي يجعل الأرضية خصبة لظهور بؤر للجريمة وعدم الاستقرار، وهو ما يجب التصدي له حتما، وعلى كل فهذه العناصر مجتمعة تفرض على باريس مراجعة عاجلة لإستراتيجية تدخلها.

ومما يدل على ارتباك الفاعلين الفرنسيين حول هذا الملف قيام وزارة الدفاع الفرنسية لتوها وبهدوء تام بإطلاق "ورشة" تفكيرية تتناول على نطاق أوسع العلاقات بين دول المغرب العربي ودول الساحل الأفريقي وقد انضمت إلى وزارة الدفاع في هذه الورشة وزارة الخارجية كذلك.

والهدف من هذه الخطوة هو استكشاف العتلات والدعائم الجيدة التي يتعين تنشيطها لجعل البلدان المعنية تنخرط في جهود منع نشوب الصراعات وفي الأنشطة التنموية من خلال شراكات طموحة وفعالة، أما جوهر ذلك فيتمثل في سعي فرنسي دؤوب لتفادي نشر قوات أجنبية في المنطقة، إذ ينظر إلى مثل ذلك الخيار بوصفه محفوفا بالمخاطر، ناهيك عن رفض معظم دول المنطقة له.

حذر إزاء واشنطن

وفي هذه النقطة بالذات تبدو المقاربة الفرنسية شبيهة لما عبر عنه في باريس كذلك القائد الأميركي لقوات أفريكوم الجنرال ويليام إي كيب وورد،

فقد حرص وورد خلال زيارة قام بها للعاصمة الفرنسية يوم السادس من يناير/ كانون الثاني 2010 على طمأنة الفرنسيين بأن الجيش الأميركي ليست لديه نية لتشييد قاعدة عسكرية دائمة في منطقة الساحل.

ومع ذلك، فإن الفرنسيين يلتزمون الحيطة والحذر لتوجسهم من الطموحات الأميركية في هذه المنطقة من العالم التي هي في الواقع محط أنظار الكثيرين، والحقيقة أن الأميركيين والفرنسيين ينسقون وجودهم العسكري في بلدان الساحل من خلال محافل إقليمية ودولية متعددة.

وهكذا فإن فرنسا، جنبا إلى جنب مع دول المغرب العربي ودول الساحل الأفريقي، تساهم في البرنامج الأميركي (تي أس سي تي أي) أي "مبادرة مكافحة الإرهاب العابر للصحراء" والتي تستهدف التصدي لزيادة مخاطر التهديد الإرهابي والجريمة المنظمة في منطقة الساحل والصحراء، وذلك عبر مناورات "فينتلوك" العسكرية المتعددة الجنسيات التي تجرى كل عام منذ العام 2005.

غير أن هيئة الأركان العامة الفرنسية، مثلها في ذلك مثل السلطات السياسية لهذا البلد ترى أن لفرنسا دورا يتعين عليها إبرازه، وتصر على ضرورة تميز هذا الدور كي لا يتماهى مع الدور الأميركي الضخم، الذي يركز على عتلة مكافحة الإرهاب الواعدة بالنسبة لبلدان المنطقة.

ولا يزال تنظيم القاعدة يمثل بقرة حلوبا للوبيات الأمن الغربية، وأداة مثالية لحكومات المنطقة التي تعلمت كيف تستغله للاستفادة من الهبات المالية، والتفنن في طرق التصدي للمعارضين على المستوى المحلي والتنافس على النفوذ مع دول الجوار.

وقد جعلت الولايات المتحدة الأميركية، منذ أحداث 11 سبتمبر/أيلول، من محاربة الإرهاب إحدى الدعائم المفضلة لبسط نفوذها في دول الجنوب من آسيا إلى الشرق الأوسط، غير أن هذه المقاربة الأمنية الصرفة لم تفشل في الحد من التهديدات الأمنية فحسب، بل تمخضت كما يبدو عن نتائج عكسية.

إستراتيجية جديدة

وتحاول فرنسا كذلك التموّج ضمن إستراتيجية أمنية تعتمد على مكافحة كل مصادر دعم توسع شبكات العنف، بل وكل أشكال الجريمة المنتشرة في

المنطقة, وترى أن تأهيل الجيوش وتجهيزها الذي تساهم فيه على صعيد الأطراف المتعددة جنبا إلى جنب مع الأميركيين وعلى الصعيد الثنائي مع شركائها الإقليميين, يجب أن يشفع بسياسة تنموية هادفة وفعالة.

وتشمل مثل هذه السياسة دعما اقتصاديا واجتماعيا وطيدا لشعوب المنطقة وللبرامج الأكثر التزاما بمتطلبات "الحكم الرشيد".

ولكي لا تخرج هذه السياسة عن طوق المعايير الأخلاقية, يجب أن تشمل فاعلين محليين, وأن لا تقتصر على الشراكات مع الدول والحكومات, تلكم هي التوجيهات الأولى لـ"الورشة" التفكيرية التي يواصلها المسؤولون الفرنسيون بغية إعداد مقترح يقدم ضمن مبادرة أورو ساحلية مستقبلية يجري تطويرها حاليا, وتأمل فرنسا أن تضطلع بزعامتها, وهي بذلك تجرب محاولة فاشلة لاستعادة نفوذ كان مهيمنا في السابق, وتظهر كشريك قوي للولايات المتحدة الأميركية, شريك لا يمكن لواشنطن تجاوزه, وبذلك تضمن باريس حماية مصالحها.

أن جوديشيللي, مسؤولة عن هيئة استشارية تسمى "تروريسك" وصاحبة كتاب "خطر مكافحة الإرهاب" الصادر عن دار النشر لوسوي 2007.

أن جوديشيللي

- باحثة فرنسية متخصصة في شؤون العالم والإسلامي, ومسؤولة عن هيئة استشارية اسمها "تيروريسك" تعنى بتقديم الاستشارات حول المخاطر ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية والأمنية.

- كانت جوديشيللي مكلفة بعدة مهام لدى وزارة الخارجية الفرنسية طيلة ثماني سنوات اشتغلت خلالها في المقر المركزي للوزارة وفي سفارتي فرنسا بالإمارات العربية المتحدة والجزائر.

- بين عامي 1998 و2002 شاركت جوديشيللي في دورات منظمة في اليمن ومصر ولبنان لتحسين مستواها في اللغة العربية. وكانت قضت عامين (1992-1994) في سوريا بدافع تعلم اللغة العربية.

- اشتغلت جيوديشيللي في قطاع الصحافة في فرنسا وفي الإمارات العربية المتحدة، وألفت كتابين حول ظواهر العنف في ضواحي المدن الفرنسية، وأصدرت عام 2007 كتاباً بعنوان: "خطر معاداة الإرهاب".

مقال: دور الجزائر في الحرب على "الإرهاب" بأفريقيا

محمد العربي زيتوت

أحدث وصول المحافظين الجدد إلى رأس الإدارة الأمريكية سنة 2001 انقلاباً في التوجه الأميركي السابق الذي انكفأ عن أفريقيا في التسعينيات خاصة بعد حادثة سحل 18 جندياً أمريكياً في شوارع مقديشو سنة 1993 حتى الموت.

فديك تشيني، وهو وزير دفاع سابق لأميركا وكان يرأس شركة هالبرتن قبل تعيينه نائباً للرئيس بوش، له علاقات ومصالح واسعة مع كبرى الصناعات النفطية والعسكرية، مما أهله إلى الإمساك بكثير من الملقات الحساسة بما فيها رسم ما عُرف بسياسة الطاقة القومية، (NEP) التي صدرت في وثيقة سمّيت بتقرير تشيني في 17 مايو/ أيار 2001.

وعلى الرغم من أنها مؤلفة من 8 أقسام فإن أهم السياسات تضمنتها القسم الثامن و الأخير من التقرير (1) تحت عنوان "تقوية التحالفات العالمية" Strengthening Global Alliances ، و الذي جاء فيه "إنّ الأمن القومي الطاقوي يعتمد على توفر مصادر للطاقة لدعم نمو الاقتصاد البلدان الأخرى لمزيد من الإنتاج العالمي للطاقة، إنّه لمن الحيوي أن نجعل أمننا الطاقوي أولوية تجارتنا وسياستنا الخارجية".

واقع الأمر إذن، أنّ الهدف الأساسي لخطة تشيني هو إيجاد مصادر خارجية إضافية من الطاقة لئضح في الاقتصاد الأميركي خاصة وأنّ التقرير لاحظ ابتداء أنّ أميركا التي ستنتج 8.5 ملايين برميل يومياً في 2002 لن تستطيع سنة 2020 إنتاج إلا ما يقارب 7 ملايين برميل يومياً. في حين أنّ حاجياتها ستتزايد من 19.5 مليون برميل يومياً عام 2002 إلى 25.5 مليون برميل يومياً عام 2020؛ أي أنها ستضطر إلى استيراد ما يقارب أربعة أضعاف مما ستحتاج إليه آنذاك، في حين أنّها لن تستورد في سنة 2002 إلا نصف ما تحتاج إليه من النفط.

تقرير تشيني هذا سيكون له أثر بالغ على كافة السياسات الأميركية وعلى رأسها السياسات العسكرية والخارجية.

ولكن بدا أنّ الإشكال الأكبر الذي يواجه هذه الإستراتيجية هو أنّ بقية دول العالم قد لا توافق عليها، فهي تبدو أقرب إلى الهيمنة منها إلى التبادل التجاري الحر بين الدول.

جاءت أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001 لتقدم أكبر تبرير لبدء تنفيذ سياسات الهيمنة على مصادر الطاقة في العالم، لتزدهر معها شركات النفط والسلاح العابرة للقارات والقريبة جداً من مصالح المسؤولين الجدد في البيت الأبيض.

كانت البداية مع احتلال أفغانستان "مصدر الإرهاب ومأواه" فاحتلت البلاد واقتربت الجيوش الأميركية من حوض بحر قزوين وما حوله حيث ثاني احتياطات النفط العالمية بعد نפט الخليج.

ثم جاء احتلال العراق الذي "ثبت أنّ له علاقات مع القاعدة وزعيمها بن لادن" والذي "يمتلك رئيسه الدكتاتور أسلحة دمار شامل تهدد العالم". (2) باحتلال العراق أصبحت الجيوش الأميركية الحليفة تمشي على بحور النفط في الخليج حيث ما لا يقل عن 60% من احتياطات العالم وحيث يستورد الحلفاء الغربيون أكثر نفطهم من هناك على الرغم من أنّ الولايات المتحدة لا تستورد منه إلا ما يعادل 18% من احتياجاتها حسب تقديرات 2002.

بقيت منطقتان في العالم الثالث حيث الكنوز القابلة للإخضاع؛ أميركا اللاتينية التي تُعتبر خمس من دولها ضمن قائمة أكبر 15 مصدرا للنفط إلى الولايات المتحدة. والمنطقة الأخيرة هي أفريقيا التي ستستورد الولايات المتحدة منها 25% من حاجيتها النفطية عام 2020 وهو ما سيزيد على 35% من كل النفط الأفريقي المُصدّر في نفس العام.

إذا كانت أميركا اللاتينية لم تعد لعبة في أيدي الأخوات السبع (3) ففي المنطقة الأفريقية كثيرٌ ممن ينتظر الوعد الأميركي.

مدرسة في مكافحة الإرهاب

عندما ضربت الرحلة 77 صبيحة 11 سبتمبر/ أيلول 2001 مقر البنتاغون، كان أحد أهم حلفاء المستقبل موجوداً هناك، وهو الجنرال محمد مدين المدعو توفيق، رئيس المخابرات الجزائرية المعروفة اختصاراً بـDRS، الذي نجا ومن معه من الجنرالات الجزائريين و الأميركيين من الهجوم، ولكنه سيكون واحداً من أكبر المستفيدين منه على الإطلاق

في هذا الوقت كانت الجزائر تشهد تحركات شعبية هائلة في منطقة القبائل بعد أن أدت مواجهات بين سكان المنطقة وأجهزة قمع "الشغب" ابتداءً من أبريل/ نيسان 2000 إلى مقتل أكثر من 123 متظاهراً برصاص قوات البوليس والدرك، انتفاضات أُنذرت بامتدادها لمناطق أخرى كانت القوات الحكومية والمليشيات التابعة لها والجماعات الإسلامية المُختَرقة، قد عبثت بها في عشرية التسعينيات التي شهدت واحدة من أقذر الحروب الداخلية التي عرفها العالم نهاية القرن العشرين، وخلفت رسمياً ما لا يقل عن 200 ألف قتيل غالبيتهم العظمى من المدنيين، قُتل أكثرهم في مجازر مروعة.

في حقبة التسعينيات تدفقت المساعدات الغربية والفرنسية بشكل خاص على جنرالات الجزائر الذين كانوا يُحاربون كما يقول قائد انقلاب 11 يناير 1992 الجنرال خالد نزار وهو ضابط سابق في الجيش الفرنسي "من أجل إنقاذ الجزائر والمنطقة و الغرب بأكمله من خطر الإرهاب الإسلامي". "الخطر الإسلامي" الذي اختاره الشعب في انتخابات شهد صانع الرؤساء كما أصبح يُعرف فيما بعد الجنرال العربي بلخير وكان يومها وزيراً للداخلية، شهد بنزاهتها ذات صباح 27 ديسمبر/ كانون الأول 1991

لم يعد كبار جنرالات المخابرات والجيش الجزائري في حاجة إلى طلب معدّات عسكرية عالية الدقة للقضاء على ما يسمونه بقايا الإرهاب الإسلامي، فقد انهالت العروض من كل مكان لأن "الحرب العالمية على الإرهاب" قد بدأت، ومن ليس معها فهو ضدها وسوف يدفع الثمن.

ولم تكن الإدارة الأميركية في حاجة لمن يذكرها بأن "الجزائر مدرسة في مكافحة الإرهاب وجب التّعلم منها" بحسب وصف وزير بريطاني للحلفاء الجدد في شمال أفريقيا (4).

عدو بأفريقيا

لكن ما كانت الإدارة الأميركية بحاجة إليه هو "عدو" في أفريقيا وخاصة في منطقة الساحل والصحراء؛ وهو ما ستتولى المخابرات الجزائرية ترتيبه عن طريق تهويل خطر الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال والتي تحولت إلى قاعدة المغرب الإسلامي، ونقلت -حسبما تقول السلطات الجزائرية- مركز نشاطها إلى أقصى الجنوب بعد أن تلقت ضربات قاتلة في الشمال، وأصبحت تشكل خطراً حقيقياً على العالم بعد أن انضم إليها "الأصوليون" من كل بلدان المنطقة، حتى أن جورج بوش وصف أميرها الأشهر عبد الرزاق الباراء، وهو مظلي عسكري جزائري منشق، بأنه ممثل بن لادن في الصحراء بعدما قيل بأنه وراء عملية خطف 32 سائحاً ألمانيا في الصحراء الجزائرية ما بين 11 فبراير/ شباط و09 أبريل/ نيسان 2003 والتي "صادفت" سقوط بغداد.

تضخيم الخطر الإرهابي في الصحراء الذي دأبت بعض الصحافة الجزائرية على نشره، والتحققت به مؤخرًا وسائل إعلام عربية وغربية تردد مزاعم الخطر الإرهابي الإسلامي الزاحف على أوروبا من الساحل والصحراء. (*) هو ما سيسهل انتشار نظرية العنف المطلوب والمحدود التي اهتدى إليها الجهاز الأمني العسكري الحاكم في الجزائر منذ أن استطاع القضاء على الجماعات الإسلامية الأصلية بحلول خريف 1995 سواء بالاستئصال الكامل لبعضها عضوياً و/ أو فكرياً أو بالاختراق الكلي أو الجزئي لبعضها الآخر.

مفاد هذه النظرية يتلخّص أنّه حتى يمكن الاحتفاظ دائماً بالسلطة لإدارة الدولة والمجتمع (المشاغب) فإنّ وجود خطر إرهابي -حقيقياً كان أو مزعوماً- محدوداً، ضروريٌّ لتبرير أهم السياسات داخلياً وخارجياً دون الخوض كثيراً في القضايا الداخلية، فإنّه باسم مكافحة الإرهاب تُبرر أكثر السياسات الأمنية تشدداً وقمعاً، وتستمر حالة الطوارئ (منذ فبراير/ شباط 1992) في تكبيل كل الحريات وعلى رأسها الحريات السياسية والنقابية وإعطاء الانطباع بوجود حياة ديمقراطية شكلية في البلاد كما يوصي به الحلفاء الغربيون، تُجرى انتخابات "تعددية" يفوز فيها دائماً ممثل أو ممثلو السلطة الخفية، وتنشأ صحافة "حرة ومستقلة" تكتب وتنتقد الجميع بمن فيهم الرئيس مستثنية أصحاب السلطان الحقيقي.

خارجياً، وباسم مكافحة الإرهاب أيضاً حدث انقلابٌ كامل على مبادئ السياسة الخارجية التي عُرفت بها الجزائر وأهمها معاداة قوى الهيمنة والاستعمار العالمية، فأصبحت العقيدة العسكرية والسياسية للدولة هي أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الحرب العالمية على الإرهاب بكل ما يعنيه ذلك من تعاون وصل حد التحالف مع الولايات المتحدة وقوى غربية أخرى لتنفيذ سياسات أميركية عبر العالم، حتى اعتبر المسؤولون الأميركيون بمن فيهم الرئيس بوش بأنّ "الجزائر هي أكبر حليف لأميركا خارج الحلف الأطلسي". (5)

مظاهر التعاون

من مظاهر ذلك التعاون:
الاشتراك في المناورات العسكرية التي تجريها القوى الغربية فرادى أو ضمن الحلف الأطلسي،
وبمشاركة إسرائيلية.

المساهمة في احتلال الصومال الذي شاركت فيه الجزائر بنقل قوات إثيوبية وأوغندية إلى
مقديشو. (6) ناهيك عن خدمات أمنية أخرى بما فيها المشاركة في استنطاق أفراد متهمين
أميركا بممارسة الإرهاب. (7) توتير منطقة الساحل والصحراء لتبرير الوجود الاستخباري
والعسكري الأميركي.

هذا الأخير الذي اتخذ جملة من المشاريع توجت بالإعلان عن إنشاء أفريكوم نهاية عام 2007.

تسعى الولايات المتحدة من وراء إنشاء "أفريكوم" تحقيق جملة من الأهداف منها:
جيوستراتيجيا: محاصرة نفوذ القوى الصاعدة الأخرى الأخذ في التنامي في أفريقيا خاصة
الصين.

نفطيا: الهيمنة على النفط الأفريقي عالي الجودة والأقل أخطاراً والأقرب جغرافيا.

موارد أولية أخرى: كاليورانيوم حيث ثاني احتياطات العالم خاصة في النيجر.
عسكرياً: التدخل عند الضرورة في مناطق حيوية لمصالحها.

غير أن أميركا لم تعد ترغب في التدخل العسكري بعد تجربتي العراق و أفغانستان، وعليه يُصبح
الهدف الأول حسب Daniel Volman دانيال فولمان (8)؛ هو تقوية حلفائها من الأنظمة
الأفريقية للبقاء في السلطة بدعمهم عسكرياً ولوجستيا. وهي نفس السياسة التي ينتهجها أوباما
الآن مع تجميلات شكلية للخطاب الجديد.

أهم هؤلاء الحلفاء هم الذين تحتزن بلدانهم الموارد الأولية وعلى رأسها الموارد النفطية، وهم
أساساً نيجيريا وأنغولا وتشاد والجزائر، والذين يعملون لصالح الولايات المتحدة في الحرب على
الإرهاب مثل كينيا وإثيوبيا والجزائر.

يتضح أن اسم الجزائر في القائمتين، فهي تاسع ممول نفطي لأميركا حسب مصادر إحصائيات
سنة 2009، وهي قوة أمنية وعسكرية بالغة الأهمية في الحرب العالمية على الإرهاب.

أهداف واضحة

أما بالنسبة للشريك الجزائري فإن له مجموعة من الأهداف يسعى إليها:

عزل الغريم المغربي عن الساحل والصحراء الكبرى مما يُكثف من حصاره أفريقيا ويُضعف
على المدى البعيد سيطرته على الصحراء الغربية.

محاصرة ومواجهة النفوذ الليبي المتزايد لدى قبائل الطوارق التي يريد العقيد القذافي أن يوحدها
ضمن ما يسميه وطن قومي للطوارق (تارغستان)

إضافة إلى الضغط على ليبيا للاعتراف بالحدود الجزائرية معها حيث تتركز ثروات ضخمة من مخزونات المياه والنفط وربما اليورانيوم والذهب. (9) مزيد من النفوذ في دول الجوار الصحراوي النيجر ومالي وبشكل خاص موريتانيا.

والأهم من ذلك كله المحافظة على صفة الشريك الحيوي في مكافحة الإرهاب العالمي والبروز كقوة إقليمية ضرورية للإستراتيجية الأميركية والغربية بمقتضاه توكل له -أي الشريك الجزائري- مهام الدركي للحفاظ على أمن أفريقيا الشمالية الغربية، وإن اقتضت الضرورة بالاشتراك مع نيجيريا، أمن أفريقيا الغربية أيضا، فعين قزام، وهي آخر بلدة في أقصى الحدود الجنوبية الجزائرية هي أقرب إلى 15 عاصمة أفريقية منها إلى العاصمة الجزائر.

أمّا أوروبا الحليفة الأولى لأميركا والشريكة معها من حيث المبدأ في هذه الإستراتيجية، فأكثر ما يُفلقها هو رفاهية شعوبها الأخذة في التدهور، فقد بنت أسواراً حولها حتى لا تتفاقم "متاعبها" بما تسميه مخاطر الهجرة والإرهاب والجريمة المتنامية والقادمة من القارة السوداء، هذه القارة التي تدير بلدانها نُخبٌ غارقة في الفساد ولكنها تضمن نوعا من الاستقرار ولو كان بالقهر والاستبداد، وذلك هو المهم في الإستراتيجية الغربية مطلع هذه الألفية.

هوامش:

1. http://www.pppl.gov/common_pages/national_energy_policy.html

2. زعم رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير قبيل الهجوم على العراق أنّ باستطاعة صدام حسين استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الحلفاء في ظرف 45 دقيقة.

3. وصف يُطلق على الشركات السبع الأميركية النفطية الكبرى.

4. تصريح وزير الدولة البريطاني كيم هاولز، والبارونة سايمونز في 2005.

5. بعث بوش بعدد كبير من الرسائل إلى بوتفليقة تحمل هذا المضمون، وكانت الصحف الجزائرية تضعها بعناوين كبيرة على صفحاتها الأولى.

6. أسقطت المقاومة الصومالية إحدى طائرات النقل العسكري الجزائرية قُتل فيها 6 ضباط جزائريين في 2007. وقد ذكر لي الرئيس الحالي للصومال الشيخ شريف وكان يومها لا يزال معارضا، أنّ الصوماليين استأؤوا جدّا عندما اكتشفوا أنّ الطائرة التي أسقطوها كانت جزائرية، وذلك أنّهم ما كانوا يعتقدون أنّ جزائر الثورة ستشارك في احتلال بلد شقيق.

7. حسبما أورده المستشار السويسري ديك مارتني في تقريره عن التسهيلات التي قدمتها الجزائر لتسهيل عمليات الترحيل القسرية التي نفذتها المخابرات الأميركية ص. 16

http://assembly.coe.int/CommitteeDocs/2006/20060606_Ejdoc162006P_artII-FINAL.pdf

8. مدير مشروع أبحاث الأمن الأفريقي في واشنطن.

9. لا تعترف ليبيا بالحدود الراهنة وتقول إن فرنسا اقتطعت منها ما بين ٢٠ و ٣٠ ألف كيلومتر مربع وضمتها للجزائر في الخمسينيات من القرن الماضي.

سيرة ذاتية مقتضبة عن محمد العربي زيتوت

محمد العربي زيتوت هو ناشط سياسي وحقوقى ودبلوماسي جزائري سابق.

- تخرج من قسم الدبلوماسية بالمدرسة الوطنية للإدارة بالجزائر عام 1986، ثم درس ماجستير في العلاقات الدولية في جامعة الجزائر.

- التحق بالإدارة العامة للشؤون العربية بوزارة الخارجية في نهاية 1986، ثم عُيّن بالسفارة الجزائرية بطرابلس عام 1991، وتقلّد منصب نائب للسفير عام 1994.

-استقال من منصبه الدبلوماسي سنة 1995 احتجاجا على انتهاكات حقوق الإنسان بسبب انحرافات النظام الجزائري الذي استولى على السلطة بانقلاب عسكري عام 1992.

- ينشط زيتوت في إطار أمانة حركة رشاد الجزائرية التي شارك في تأسيسها من أجل تغيير النظام تغييرا جذريا بطرق لا عنفية، واستبداله بنظام مدني راشد.

- كما يناضل في المجال الحقوقي ويتعاون مع منظمات حقوقية لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي وكان أحد مؤسسي منظمة جسنيسيا يونيفرساليس عام 2001 لمناهضة الإفلات من العقاب.

مقال: أميركا والقاعدة في الساحل

جيريمي كينان

في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2009، قال عضو فريق رصد تنظيم القاعدة وحركة طالبان التابع للأمم المتحدة ريتشارد باريت إنه على الرغم من أن الهجمات التي يشنها تنظيم القاعدة ونشاطه شهدت تناقصا في أجزاء كثيرة من العالم، فإن الوضع يزداد سوءا في شمال أفريقيا، وكان يقصد بذلك على وجه الخصوص منطقة الساحل الممتدة من جنوب الجزائر إلى النيجر فمالي فموريتانيا.

ولئن كان بيان الأمم المتحدة يناسب الصورة الكارثية لمنطقة الساحل والصحراء كما رسمتها الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا وغيرها من الدول الغربية ذات المصالح بالمنطقة، فإن الحقيقة مخالفة لذلك بشكل كبير، بل إن الأمر أخطر من ذلك بكثير، إذ إن إطلاق جبهة الصحراء والساحل ضمن ما تسمى بالحرب العالمية على الإرهاب وما تبع ذلك من توطيد تنظيم القاعدة وجوده في المنطقة، أمران مفتعلان. وثمة عامل مشترك بين كلتا المغالطتين وهو أن كليهما من صنيعه وتنفيذ جهاز المخابرات العسكرية الجزائرية (دائرة الأمن والاستعلام: DRS) بمعرفة وتواطؤ الولايات المتحدة، سأشرح كلا على حدة.

لقد تم التخطيط لجبهة صحراوية ضمن ما تسمى الحرب على الإرهاب، من قبل الجزائر وواشنطن في العام 2002، وبدأت عملياتها في أوائل العام 2003. ومثل خطف 32 سائحا في الصحراء الجزائرية في فبراير/شباط ومارس/آذار 2003 الحادث المحوري الذي برر إطلاق هذه الجبهة الجديدة. وبدأت العملية في ظاهرها كما لو كانت من فعل المتطرفين الإسلاميين التابعين للجماعة السلفية للدعوة والقتال تحت قيادة عماري صيفي (الذي يعرف أيضا باسم البار). غير أنه تبين لاحقا أن البار كان عميلا لجهاز المخابرات العسكرية الجزائرية، وأن عملية "الراية المزيفة" التي نفذها تمت بالتواطؤ مع وزارة الدفاع الأميركية.

وليست فكرة اختلاق حوادث "رايات مزيفة" لتبرير تدخل عسكري جديدة في التاريخ الأميركي. ففي العام 1962، على سبيل المثال، رسمت هيئة الأركان المشتركة الأميركية خطة وأقرتها مطلقة عليها اسم "عملية نورث وودز" دعت من

خلالها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي أي) وغيرها من الجواسيس إلى تنفيذ عمليات إرهابية ضد مدنيين أبرياء في المدن الأميركية وغيرها وبالتالي إعطاء الانطباع بأن كوبا الشيوعية تنفذ حملة إرهاب في ميامي ومدن أخرى بولاية فلوريدا وحتى في واشنطن، وذلك بغية كسب التأييد الشعبي لشن حرب على كوبا فيدل كاسترو.

غير أن الرئيس الأميركي آنذاك جون فرانك كيندي رفض في نهاية المطاف تلك الخطة، وبعد 40 عاما من ذلك التاريخ وتحديدا في صيف عام 2002 أعدت خطة شبيهة للغاية بالخطة الأنفة الذكر قدمت لوزير الدفاع الأميركي دونالد رمسفيلد عن طريق مجلسه الخاص بالدفاع العلمي (DSB). وقد أوصى هذا المجلس بإنشاء "مجموعة العمليات الاستباقية الوقائية" (P2OG) وهي منظمة خاصة يعهد إليها القيام بمهام سرية تستهدف "تحفيز ردود أفعال" الجماعات الإرهابية عن طريق استفزازهم لحملهم على القيام بأعمال عنف من شأنها أن تعرضهم لـ"هجوم مضاد" من القوات الأميركية، جنبا إلى جنب مع عمليات أخرى، من خلال اختراق الجيش الأميركي للجماعات الإرهابية وتجنيد السكان المحليين، وهو ما يمكن أن يخدمهم ويدفعهم للقيام بـ"عمليات قتالية، أو حتى أنشطة إرهابية".

وقد مثلت عملية البارا في الجزائر أول اختبار "نوعي" لعمليات مجموعة العمليات الاستباقية الوقائية.

علاقة معقدة

أما كيفية ودواعي تطور هذه العلاقة المعقدة بين الولايات المتحدة وأجهزة الأمن الجزائرية فيمكن تلخيصها فيما يلي: بالنسبة للولايات المتحدة يمثل وجود الإرهاب، ملفقا كان أو حقيقيا، في منطقة الصحراء والساحل غطاء شرعا لإطلاق جبهة جديدة في الحرب العالمية على الإرهاب في أفريقيا.

وهذا بدوره، كما أوضح العديد من المسؤولين الأميركيين في وقت لاحق، من شأنه أن يبرر "عسكرة" أفريقيا (وهو ما تجلّى في السماح بإنشاء قوة أفريكوم في العام 2006 وتأسيسها في العام 2008) كما يفتح الباب أمام التدخل الأميركي لتأمين مصادر النفط الأفريقية، أما بالنسبة للجزائريين فإنهم يأملون أن تمكنهم هذه العلاقة من الحصول على معدات عسكرية حديثة ذات تقنية عالية لتعزيز قدرات جيشهم المنهك، كما أن هذا يعيد الجزائر إلى مكانتها الدولية كحليف رئيسي لواشنطن في الحرب العالمية على الإرهاب.

وبعد شهرين من عملية البارا، تحدث قائد القيادة الأميركية في أوروبا (EUCOM) الجنرال جيمس جونز عن "مناطق شاسعة بجميع أنحاء أفريقيا غير خاضعة للحكومات"، مشيرا إلى أنه "أصبح جليا أن تلك المناطق تحولت إلى طرق جديدة للاتجار بالمخدرات وتدريب الإرهابيين ممثلة بذلك بؤرا لعدم الاستقرار".

وفي تلك الأثناء تطرق الرئيس الأميركي آنذاك جورج دبليو بوش لـ"البارا" بوصفه "رجل بن لادن في الساحل" بينما وصف نائب جونز في القيادة العليا الصحراء بأنها "مستنقع للإرهاب" وأنها "مغزوة إرهابية" مما "يستدعي منا استنزافها", بل وصل الأمر بالجيش الأميركي إلى إنتاج سلسلة من الخرائط تصف الساحل والصحراء بـ"منطقة إرهاب".

وفي يناير/كانون الثاني 2004، تجسدت مبادرة بوش الخاصة بالساحل (PSI) في نشر قوات أميركية في موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد.

وفي العام 2005 تم توسيع هذه المبادرة لتتعرز بمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI) التي تشمل السنغال ونيجيريا والمغرب والجزائر وتونس, وقد تمكنت واشنطن بذلك من ربط اثنتين من أهم المناطق الأفريقية المنتجة للغاز والنفط, هما نيجيريا والجزائر، داخل ترتيبات عسكرية أمنية بتصميم أميركي.

ولعدم وجود إرهاب "حقيقي" في المنطقة، سعت الولايات المتحدة من خلال الأنظمة القمعية الحاكمة في بلدان منطقة الصحراء والساحل إلى إثارة ما أسمته "الإرهابيين المفترضين", فثارت الشرطة الجزائرية لائحة دور "وكلاء محرضين" وتسببت في أعمال شغب بمدينة تمنراست وتم تليفق تهمة قتل ضد وزير من الطوارق بالنيجر لإثارة تمرد للطوارق هناك, بينما عبر عناصر من المخابرات العسكرية الجزائرية مصحوبين بمائة من القوات الخاصة الأميركية, نقلوا سرا في رحلة جوية من شتوتغارت إلى تمنراست, إلى شمال مالي لدعم حركة تمرد للطوارق هناك لكنها لم تعمر طويلا.

ولا شك أن فتح هذه الجبهة الجديدة في الحرب العالمية على ما يسمى بالإرهاب تولد عنه تزايد في عدم الاستقرار السياسي وانعدام للأمن في المنطقة وتفاقم للقمع الذي تمارسه أنظمة دول الساحل المدعومة أميركيا, مما أضر بالاقتصادات المحلية وبسبل عيش الناس وأدى في النهاية إلى اندلاع تمرد الطوارق في كل من النيجر ومالي عام 2007. ومثلت حركات تمرد الطوارق دليلا على أن الاضطرابات السياسية في منطقة الساحل, خلافا للتضليل الأميركي, لا علاقة لها البتة بالتطرف الإسلامي, وإنما هي نتاج سياسة واشنطن في المنطقة وما يسميها الأميركيون "الضربة الارتدادية".

ولم يسعف واشنطن من الخروج من الإحراج الذي وجدت نفسها فيه نتيجة تمرد الطوارق، إلا بزوغ اسم "القاعدة" في المنطقة. ففي يناير/كانون الثاني 2007 غيرت الجماعة السلفية للدعوة والقتال، التي فقدت أهميتها -تقريبا- في المنطقة منذ عملية الباراء، اسمها إلى "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".

مكونات واختراق

وتبرز اليوم في قاعدة المغرب الإسلامي ثلاثة "مكونات": "القاعدة الحقيقية" وهي عبارة عن الخلايا التي أنشئت من قبل جهاز المخابرات العسكرية الجزائرية، وخلايا القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي كانت مختربة من قبل هذا الجهاز، والقاعدة في الصحراء والساحل (أضفت هذا المكون الثالث).

أما في حالة القاعدة في الصحراء والساحل أو "إمارة الصحراء"، فيصعب التمييز داخلها بين المكونين المذكورين آنفاً، فجميع قادة إمارة الصحراء أي عبد الحميد أبو زيد، ويحيى جوادي ومختار بلمختار (بلعور)، مرتبطون بدائرة الاستعلام والأمن الجزائري. وقد كان عبد الحميد أبو زيد الرجل الثاني في الجماعة السلفية للدعوة والقتال عندما نفذت عملية 2003 بقيادة الباراء، وهو اليوم أهم عملاء دائرة الاستعلام والأمن الجزائري في المنطقة، كما كان جوادي هو الآخر عضواً في فريق الباراء، في حين تميزت علاقة بلعور بهذه الدائرة بـ"استقلالية أكبر". وباختصار، فإن إمارة الصحراء ليست إلا مظهراً جديداً يتجلى من خلاله نجاح هذه الدائرة الاستخباراتية في إنشاء الجماعات الإسلامية "الإرهابية" والتسلل إلى صفوفها.

ففي تسعينيات القرن الماضي، لم يكن قادة الجماعة الإسلامية الجزائرية المسلحة خاصة جمال زيتوني وعنتر الزوابري إلا عميلين لدائرة الاستعلام والأمن الجزائرية. أما بالنسبة للجماعة السلفية للدعوة والقتال التي أنشئت على أنقاض الجماعة الإسلامية المسلحة فإن قائدها حسن حطاب يعيش الآن تحت حماية هذه الدائرة الاستخباراتية، في حين أن عملاء من أمثال الباراء وعبد الحميد أبو زيد استمروا في نهجهم التقليدي.

ومنذ العام 2008 تم اختطاف 15 من الغربيين رهائن، إما مباشرة من قبل إمارة الصحراء أو من قبل عصابات إجرامية محلية تسلمهم فيما بعد لإمارة الصحراء، وقد سقط جلهم في يد عبد الرحمن أبو زيد، وقد قتل واحد من هؤلاء بينما لا يزال ثلاثة رهن الاعتقال وقد أفرج عن الباقيين، ربما مقابل دفع فدية عن كل واحد منهم.

ومنذ الكشف في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 عن تحطم طائرة مخدرات من نوع بوينغ قادمة من أميركا الجنوبية في شمال مالي، تكثفت دعاية أجهزة المخابرات ووسائل الإعلام الغربية حول دور تنظيم القاعدة بالصحراء والساحل في ازدهار تجارة الكوكايين في الصحراء.

ورغم أن هناك بالفعل شبكة من العلاقات بين مهربي المخدرات وتنظيم القاعدة بالصحراء والساحل، فإن أجهزة الاستخبارات الغربية فشلت في الإشارة، صراحة

عند تقديمها لملخصات إعلامية أو تسريبها معلومات إلى وسائل الإعلام، إلى أن قادة تنظيم القاعدة بالساحل والصحراء والضالعين في عمليات تهريب المخدرات إما يحظون بحماية جهات في مستويات عليا من هرم السلطات الأمنية في البلدان المعنية، أو هما مرتبطان فعليا بشكل وثيق بتلك الجهات وخاصة دائرة الاستعلام والأمن بالجزائر وإدارة الأمن المالية.

ولا شك أن أجهزة الاستخبارات الأميركية والبريطانية وغيرها من أجهزة الاستخبارات الغربية مطلعة بشكل جيد على الكيفية التي شيدت عبرها دائرة الاستعلام والأمن الجزائرية قاعدة بلاد المغرب الإسلامي/تنظيم القاعدة في منطقة الصحراء والساحل، لكن تلك الأجهزة تحاشت اتخاذ أي إجراء ضد جهاز الاستخبارات الجزائري. والسبب في ذلك أن تنظيم القاعدة بالساحل والصحراء أبعد ما يكون عن تمثيل خطر على الغرب، بل يخدم في واقع أمره الإستراتيجيات الغربية في المنطقة.

فهذا التنظيم يتيح للولايات المتحدة مزيدا من المبررات للحفاظ على أفريكوم ويعطي للقوى الأوروبية، خصوصا فرنسا التي تؤمن وقود صناعاتها النووية من اليورانيوم المستخرج من منطقة الساحل، مبررا للتدخل عسكريا في منطقة الساحل الغنية بالموارد الطبيعية. كما أن "تهديد" تنظيم قاعدة بلاد المغرب الإسلامي والساحل، بحكم قربها الجغرافي من أوروبا، يوفر أيضا للبلدان الأوروبية الأخرى، مثل المملكة المتحدة وإسبانيا وألمانيا وإيطاليا وهولندا، مبررات إضافية لتنفيذ سياساتها الخاصة بالهجرة والأمن ومكافحة الإرهاب.

لاعب أساسي

غير أن اللاعب الأساسي في هذه الإستراتيجية المزدوجة ربما لم يعد الولايات المتحدة الأميركية، وإنما دائرة الاستعلام والأمن الجزائرية.

فمنذ العام 2006 بدأت هذه الدائرة تعمل بشكل متزايد بشكل مستقل عن نظيراتها في الولايات المتحدة وأوروبا، غير أن هذه الدائرة تعاني بشكل خطير من انقسامات داخلية، كما عكست ذلك الأزمة السياسية الراهنة في الجزائر. ولذلك ينبغي التركيز في أي تحليل مستقبلي للوضع -في المقام الأول- على الجزائر. فالجزائر من خلال دائرة استخباراتها تعمل بصورة مستقلة وعلى نحو متزايد لتقديم نفسها للولايات المتحدة وأوروبا بوصفها حليفا لا يمكن للغرب الاستغناء عنه ولا تجاوزه.

غير أن تلك لعبة خطيرة للغاية، فدائرة الاستخبارات الجزائرية من خلال تغلغلها في تنظيم القاعدة في الصحراء والساحل، بل وسيطرتها على هذا التنظيم، تحرص من ناحية على أن يظل هناك ما يكفي من "تهديد القاعدة" في المنطقة لتبرير توسعها العسكري نيابة عن الغرب ولخدمة مآرب تخص هيمنتها في المنطقة، ومن ناحية

أخرى, يوجد من بين مسؤولي النظام الجزائري من يعارض مثل هذه الإستراتيجية ويعارض التدخل الغربي في المنطقة, وفي الوقت ذاته فإن هذه الدائرة لا تسيطر بشكل مطلق على "إمارة الصحراء".

وينظر عدد متزايد من الشباب المسلمين من موريتانيا ومالي وبلدان أخرى إلى "الإمارة" بوصفها ملاذا من القمع الذي يتعرضون له داخل بلدانهم وبوصفها جهة تلبي أيديولوجية هادفة, وربما حتى وسيلة يمكن أن يخوضوا مغامرة من خلالها, وهناك تهديد حقيقي بأنها قد تتحول إلى منهج مكثف بذاته يخط لنفسه نهجه الخاص به.

ورغم أن هذا الاحتمال مستبعد, فإن من الأجدر للغرب أن يتساءل عن السبب الذي جعل الجزائر تقوم بكل هذه الدعاية بشأن رفع مستوى عدد قواتها في المنطقة إلى هذا العدد الغريب 75 ألفا بحلول العام 2012, فمن هو العدو الذي سيقاقلونه؟ وتقدر دائرة الاستعلام والأمن الجزائرية عدد المشتبه في أنهم إرهابيون (بمن فيهم عملاؤها) في منطقة الساحل بـ108 فقط, في حين تقدر وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية, التي تعتبر أقل اطلاعا على الوضع, ذلك العدد بما بين 300 و400 فرد. والجواب, حسب اعتقادي, لا يكمن في التهديد الذي تمثله القاعدة بل في الأزمة السياسية الأكثر خطورة التي بدأت تتشكل داخل الجزائر نفسها.

من هو جيريمي كينان؟

- جيريمي كينان هو أنثروبولوجي بريطاني, درس مادة الأنثروبولوجيا الاجتماعية في عدة مؤسسات جامعية بريطانية, وهو حاليا أستاذ باحث ومشارك في برنامج أبحاث في كلية الدراسات الأفريقية والشرقية التابعة لجامعة لندن.

- تخرج كينان من جامعة كامبريدج, وأجرى الكثير من الأبحاث في الصحراء وعلى الطوراق منذ 1964 حيث سافر إلى المنطقة كثيرا وعاش مع أهلها ليتعرف على طريقة تفكيرهم وعيشتهم.

- كتب أكثر من مائتي تقرير أكاديمي وألف عشرة كتب ستة منها تتناول موضوع الصحراء. آخر كتابين صدرا لكينان هما "الصحراء المظلمة" (2009) و"الصحراء المحتضرة" (2010). ويتناول الكتابان تأثير "الحرب على الإرهاب" على الصحراء وعلى أهلها خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2010.

- يشرف كينان على نشرة فصلية بعنوان "فوكس صحارا" (عين على الصحراء) وعلى نشرة أسبوعية "الجزائر: السياسة والأمن" والنشرتان تصدران في لندن.

- شارك في إنتاج أربعة أفلام وثائقية عن التراث الثقافي للمناطق الصحراوية في ليبيا والجزائر.
- يشغل مستشارا لدى عدد من المؤسسات والشركات الكبرى بشأن شمال أفريقيا ومناطق الصحراء والساحل الأفريقية.

كتاب "الصحراء المظلمة"

في كتاب "الصحراء المظلمة" يكشف الأنثروبولوجي البريطاني جيريمي كينان الأجنحة الخفية للحرب التي تخوضها الولايات المتحدة على ما يسمى الإرهاب في مناطق الصحراء والساحل الأفريقية.

ويسلط كينان، الذي يتردد على المنطقة منذ عام 1964، الضوء على الأساليب المروعة التي تستخدمها الإدارة الأميركية لترويج الاعتقاد بأن تلك المنطقة تعتبر مرتعا ملائما لما تسميه "الإرهاب الإسلامي".

وللتدليل على رأيه، يقول كينان إن الإدارة الأميركية والسلطات الجزائرية هما الطرفان المسؤولان منذ عام 2003 عن عمليات اختطاف الرعايا الأجانب، وهي الأعمال التي عادة ما تنسب للجماعات الإسلامية المسلحة.

وحسب كينان فإن تلك الاختطافات التي تحظى بمتابعة إعلامية واسعة جعلت الرأي العام يقبل خطط الولايات المتحدة الرامية لإقامة قواعد عسكرية في المنطقة، ومواصلة تحقيق أهدافها التوسعية تحت ذريعة الأمن.

ومن الخلاصات التي توصل إليها الأنثروبولوجي البريطاني أن شعوب المنطقة وخاصة الطوارق هم من يدفع ثمن الحرب على ما يسمى الإرهاب والتي أطلقتها الولايات المتحدة في أعقاب هجمات 11 سبتمبر.

أما المستفيد من الجبهة الأفريقية لتلك الحرب، في نظر كينان، فهو الأنظمة الحاكمة في المنطقة وخاصة النظام الجزائري التي استغلت تلك الورقة لتسخير إمكاناتها وأجهزتها الأمنية من أجل قمع كل أشكال المعارضة وخاصة الأقليات.

مواد من موقع الجزيرة نت:

- القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (مادة تحليلية)

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/51326E29-9CF4-4EA2-9DC3-B030692A58E1.htm>

- تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/71582574-EDAB-413A-9BDB-CD1B798CF2EA.htm>

- بطاقة معلوماتية عن تنظيم القاعدة

<http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1172602>